

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس القانون الدولي الخاص 1 (الدورة العادية)

السؤال الأول: أجب بوضع علامة X أمام الإجابة أو الإجابات الصحيحة (10 نقاط)

- 1- تخضع أهلية الجزائري مزدوج الجنسية لقانون القاضي ()، قانون الموطن ()، قانون محل الإقامة ()، قانون الجنسية الأصلية ()، قانون الجنسية الفعلية ()، للقانون الجزائري (X) قانون الجنسية المكتسبة () .
- 2- تخضع الشروط الموضوعية للزواج: لقانون القاضي ()، لقانون جنسية الزوجين (X) ، لقانون جنسية الزوج ()، لقانون جنسية الزوج ()، لقانون بلد إبرام العقد () . 3- تخضع آثار فك الرابطة الزوجية إلى : قانون جنسية الزوجين ()، قانون القاضي ()، قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى (X) ، قانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج ()، قانون موطن الزوجة ()، قانون محل مسكن الزوجية ()، القانون المختار من قبل الزوجين ()، قانون الجنسية المشتركة للزوجين وقت رفع الدعوى () . 4- يخضع إنكار النسب: لقانون جنسية الأب وقت ميلاد الطفل (X) ، لقانون القاضي ()، لقانون بلد ميلاد الطفل () 5 - تخضع الوصية في جانبها الموضوعي: لقانون جنسية الموصي وقت الإيصاء (X) ، لقانون جنسية الموصى له ()، لقانون جنسية الموصي وقت الوفاة (X) ، قانون بلد الإبرام () . 6- تخضع إجراءات فك الرابطة الزوجية إلى: قانون موطن الزوجة () ، قانون جنسية الزوجين () ، قانون القاضي (X) ، قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى () ، قانون موطن المدعي () ، قانون محل مسكن الزوجية () ، القانون المختار من قبل الزوجين () 7- فكرة شكل التصرف الواردة في المادة 19 من القانون المدني تستوعب: الشكل المطلوب للإثبات (X) ، الشكل الخاص بالإجراءات () ، الشكل الخاص بالعلانية () ، الشكل المطلوب للانعقاد (X) ، 8 تخضع النفقة بين الأقارب إلى قانون جنسية المدين بها و تشمل: نفقة ذوي القربى (X) ، نفقة الزوجة () ، نفقة الأصول على الفروع (X) ، نفقة المطلقة () ، نفقة الفروع على الأصول (X) ، النفقة المؤقتة () . 9. يخضع الإثراء بلا سبب إلى: قانون جنسية المثري () ، قانون موطن المفتقر () ، قانون موقع المال () ، قانون محل حصول الإثراء (X) ، قانون جنسية المفتقر () ، 10- تخضع النفقة المؤقتة: لقانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج () ، قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى () ، قانون المحكمة المعروض أمامها النزاع (X) .

السؤال الثاني: / قضية: لو كنت قاضيا ، استخرج كل الإشكالات القانونية-الظاهرة و الخفية- المطروحة في القضية محددا طبيعتها وضابط الإسناد والقانون واجب التطبيق عليها مع السند القانوني (10 نقاط)

| الإشكال القانوني | طبيعته (التكييف) | ضابط الإسناد | القانون واجب التطبيق | السند القانوني |
|--|--|--------------|--|--|
| 1- نقص الأهلية بشأن تصرف مالي قام به منير المصري مع علي الجزائري | يتعلق النزاع بمدى صحة التصرف المالي الصادر من أجنبي ناقص الأهلية وفقا لقانون جنسيته كامل الأهلية وفقا للقانون الجزائري | الجنسية | يسري القانون الجزائري على التصرفات المالية التي تعقد وتنتج آثارها في الجزائر إذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الأهلية وفقا لقانون جنسيته كامل الأهلية وفقا للقانون الجزائري | المادة 10 فقرة 2 ق م ج |
| 2- إبطال عقد الزواج من الأب حسن (أب مريم) | النزاع يتعلق بمدى صحة العقد من حيث شروطه الموضوعية (عدم حضور ولي الزوجة في عقد الزواج) | الجنسية | يسري على الشروط لموضوعية لعقد الزواج القانون الوطني لكلا الزوجين (القانون المصري، والقانون التونسي) | تطبيق أحكام م 11 من ق م ج (التطبيق الموزع للقوانين، المصري والتونسي) |
| 3- إشكال يتعلق بانحلال الرابطة الزوجية | النزاع يتعلق بالتطبيق | الجنسية | قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى، لكن الزوج في هذه الفترة مزدوج الجنسية (مصرية و جزائرية اكتسبها في 8-10-2010) بالتالي يطبق القانون الجزائري | الأصل تطبق المادة 2/12 ق م ج لكن يطبق القانون الجزائري لتوفر شروط الفقرة 2 من م 22 ق م ج |
| 4- إشكال يتعلق بالنسب | النزاع يتعلق بإنكار نسب الطفلة لينة من الأب منير | الجنسية | قانون جنسية الأب وقت ميلاد الطفل، لكن الأب في هذا الوقت مزدوج الجنسية و بالتالي يطبق القانون الجزائري | م 13 مكرر و الفقرة 2 من المادة 22 ق م ج |
| 5- إشكال يتعلق بالوصية المحررة من قبل منير | النزاع يتعلق بمدى صحة وصية منير لفراس في شقها الموضوعي (أوصى بنصف أمواله) | الجنسية | قانون جنسية الموصي وقت الوفاة (لكن طالما أن منير مزدوج الجنسية يطبق القانون الجزائري) | المادة 16 ق م ج و المادة 2/22 ق م ج |